الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الخميس 01 ذو الحجة 1422 هـ 14 فبراير 2002 العدد 8479

الخطاب السعودي وكسر نمطيته التقليدية

زهير الحارثي *

مقالات سابقة للكاتب
إبحث في مقالات الكتاب

عند تحليل العقلية السياسية السعودية، لا سيما في السنوات الاخيرة، نلمس ان خطابها بات منتميا الى فضاء الشفافية والمكاشفة، وما لبثت ان كرست هذه التوجه في تعاملها المحلي، وهو الذي تعرض لمتغيرات لم يتوفر لها من الارهاصات ما يجعل اي شخص بامكانه التنبؤ بها.

على ان القرار السياسي وطبيعته يحاول قدر الامكان الحرص على استقرار وثبات المجتمع (نسبيا)، مستندا الى نظرة براجماتية تفرز الممكن والمعقول (أليس السياسة هي فن الممكن)، وبالتالي التفاعل ضمن المعطيات الراهنة، لكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن يتمثل في الكيفية التي يمكن ان يتحقق فيها ذلك (الاستقرار النسبي) والآلية المتخذة للوصول الى تلك الغاية او الاقتراب منها على اقل تقدير! المفهوم العقلاني يرى ان السلطة السياسية هي الاداة في اتخاذ القرارات المؤثرة التي تعد من ضرورات الدولة والمجتمع، ومتى ما كانت السلطة ناقدة لذاتها، متفاعلة مع ما حولها من تحولات، وهي على دراية بالمخاطر والمحاذير، فإن ثمة صورة شمولية تلوح في الافق تحمل في طياتها معادلة التوازن (رغبة المواطن ومصلحة الدولة).

اذن، نقد الذات والتفاعل مع لغة العصر، مفهومان جديدان اخترقا نسيج الخطاب السعودي الجديد، وبالتالي افرزا مفاهيم المكاشفة والشفافية والحوار وقبول التعدد والاختلاف والرأي الآخر. هذا النهج الخطابي كسر تقليدية الصورة النمطية الشائعة عن الخطاب السعودي والسياسي منه تحديدا.

ومن يتأمل خطابات وكلمات الامير عبد الله (ولي العهد السعودي)، يلمس فيها تشريحا ذاتيا لمختلف القضايا المطروحة على المستويين المحلي والدولي، وتنطوي على سمات تلك الصورة الجديدة المتشكلة لخطاب بات لافتا ومثيرا للجدل، لا سيما ونحن نتحدث عن خطاب فائت ظل محكوما عليه بالجاهزية والقصور وتغليب العاطفة على العقل.

ان الامير عبد الله بهذا التأسيس الخطابي يرنو الى تحقيق المعادلة الآنفة الذكر، وكأنه يقول انه علينا الاستفادة من التراكمات المجتمعية، وتوفير القنوات المناسبة لترسيخ الوحدة الوطنية والاعتزاز بقدرات ابناء الوطن ومكتسباتهم والبدء بمراجعة الاوراق ووضع الخطط (الجادة) لمعرفة الخلل قبل معالجته.

ولذا فإن (نقد الذات وكشف الاوراق والمصارحة وكشف الاخطاء) علانية هو ـ في تقديري ـ نقلة نوعية في منهجية الخطاب السعودي ـ الذي ما زال في خطواته الاولى ـ نحو ترسيخ خطاب مؤسس ذي ارضية صلبة، ولعلها الآن مرحلة مخاض لا تلبث ان تتحدد الملامح، فالخطاب الجديد له شكل ومحتوى متحرر من الخطاب التقليدي (الفائت) وان خرج الاخير الجديد من رحم القديم، الا ان ثمة قواسم مشتركة بينهما لا سيما في ما يتعلق بالثوابت، لكن هذا لا يعني ان تكون الرؤى متماهية بين الخطابين، فالراهن هشم نمطية القديم، وجدد روحه وآليته.

على ان تحليلا كهذا، لا ريب في انه ينزع الى دائرة منطق الامور، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالشأن المحلي واحداثه او افرازات المسرح الدولي وآثاره، محاولا التحليل بحياد من دون الارتهان لقاعدتي (اما، او) و(مع أو ضد) مع الانسلاخ من كل القيود التي تكرس مفاهيم المطلق والتابو والتبرير، فالتحليل هنا ينزع الى الموضوعية والقراءة المحايدة وتقويم لما يجري في السعودية من تفاعلات وتحركات.

فالقصد هنا لا يعني التقليل من الخطاب الفائت الذي عرف عنه الهدوء والابتعاد عن الاثارة وسياسة (النفس الطويل) في معالجة القضايا، فضلا عن التأني في اتخاذ رد فعل ازاء اية قضية معقدة او غير واضحة الملامح، بقدر ما يعني انه لم يعد منتجا في الوقت الراهن، بعدما كان ناجحا في زمانه آنذاك، لان لغة العصر قد تغيرت، ومفاهيم العلاقات الدولية اخذت منحى مختلفا من حيث التوازنات والعلاقات وحتى من حيث اللغة ذاتها.

ولذا كان من الطبيعي ان ينبثق خطاب متوائم ومواكب للمفهوم العولمي الجديد، والفطن من يبادر الى ذلك قبل ان يفرض عليه، وها هي السعودية ممثلة في ولي عهدها تؤسس خطابا لافتا بعيدا كل البعد عن الانفعال اللحظي او البريق الاعلامي او حتى كسب المواقف التي ما زالت تجيدها بعض الحكومات العربية لدرجة الاشمئزاز.

وعند ضرب الامثلة، يمكننا الوصول الى تأكيد تلك الفلسفة التي ارتكز عليها الخطاب الجديد (المكاشفة والشفافية)، ففي تعميم جديد (نشر في جريدة «الوطن»، 6 فبراير) حذر الامير السعودي من الظلم والاهمال والاسراف، وقال «على الرغم من تكرار التعاميم ما زالت المصالح تتعطل والتظلمات تكثر». وبلغة قوية وصادقة اردف يقول «الدولة لن يعجزها استبدال القوي الامين بمن اعجزته كفاءته وجار على امانته) وكأنها اشارة الى فساد بعض رجالات الدولة، وهذا تحذير شديد اللهجة وهو بمثابة البلاغ الذي سيعقبه العقاب، يقول (فاليوم نشير وغدا لن

يكون للقول مكان مع الفعل والمحاسبة). وحذر من «السلطة دون المسؤولية والاقوال دون الافعال»، وانتقد وبشكل علني مسألة الاعتمادات المالية خارج الميزانية، وان هؤلاء اناس «غير مكترثين بما تمر به البلاد من ازمة خانقة ضحاياها ابناء هذا الوطن».

كان بامكان ولي العهد مخاطبة الجهات الحكومية بشكل سري، لكن الامير (مؤسس الخطاب الجديد) رغب في ايصال رسالة الى الجميع، فهو مؤتمن وعليه مسؤولية تجاه ابناء شعبه، وهو مستشعر بها، ولذا فهو موقن ان ضميره لن يرتاح مع زيادة التظلمات وتعطل المصالح، وما دام ان هذه الحقائق ملموسة ومعاشة فإن القرار السياسي المستند الى المكاشفة والشفافية، لا بد له ان يأخذ مكانه، فهو بذلك يخلي مسؤوليته امام الله وامام شعبه، كما انه يعطي الفرصة الاخيرة «لمن جار على امانته» بأن يراجع نفسه، والا فإن العقاب قادم لا محالة، وحذر من الظلم والاسراف في قطاعات الدولة «ولقد علمتنا التجربة ان الاسراف لجة ساحقة بلا قرار».

هذا نموذج مجتزء من نهج خطاب سعودي بات حاضرا في الساحة المحلية، ولاقى كل القبول من المواطنين الذين رأوا فيه كسرا للحواجز وبناء مبدئيا مؤسسيا لمجتمع مدني يكرس الوحدة الوطنية، وينقل السعودية الى مرحلة جديدة تحتم على الجميع التعاطي معها بأسلوب مغاير يتوازى والمفهوم المتشكل منها الذي اخذ ساحته في القاموس السياسي الراهن.

وعند المضي الى المزيد من المكاشفة، نرى ان الرهان الجديد يرتكز على ترسيخ هذا الخطاب وتنميته وتكريسه تحت سقف (البيت الواحد)، ولا يمكن لأي من كان تقويض دعائم هذا السقف طالما كانت القواعد هي (نقد الذات)، و(التفاعل مع لغة العصر) وهما في نظري مقومات الخطاب الجديد.

*** كاتب سعودي**

Share >> < >
Tweet

طباعة بريد